**المحاضرة الأولى: مدخل للنظام المالي والمصرفي الجزائري.**

لإبراز مفهوم وواقع النظام المالي المصرفي الجزائري لابد علينا من التعريف النظام المالي، وما مكوناته ثم كيف يتم انتقال الأموال عبر النظام المالي.

أولا- مفهوم النظام المالي وعناصره:

**1- تعريف النظام المالي:** بعرف على أنه:" مجموعة المؤسسات و الأسواق المالية التي يتم من خلالها انتقال الأموال من المدخرين إلى المستثمرين أو من المقرضين إلى المقترضين، من خلال كافة الآليات التي تضمن التبادل وحيازة الأصول والأدوات المالية المختلفة". كما يعرف على أنه "مجموع العملاء والمؤسسات المالية والوظائف والأسواق والآليات التي تهدف إلى تلاقي أصحاب الفائض في التمويل وأصحاب العجز في التمويل".

وتشير التعاريف السابقة إلى أن النظام المالي لأي اقتصاد وطني هو عبارة عن مجموعة من الوحدات المدخرة وأغر من الوحدات المستثمرة تتوسط بينهما منشآت وأسواق مالية، لذلك فإن التعرف على النظام المالي يتطلب التعرف على المؤسسات ذات التأثير على النشاط الاقتصادي للدولة.

**2- عناصر النظام المالي:** وتتمثل في:

**\* الوحدات الاستهلاكية (قطاع الاستهلاك).**

**\* الوحدات الإنتاجية( القطاع الإنتاجي).**

**\* القطاع الحكومي.**

**\* القطاع الأجنبي.**

**3- أنواع النظم المالية ومكوناتها:**

**\* أنواع النظم المالية:**

- نظام مالي يرتكز على السوق المالي.

- نظام مالي يرتكز على المصارف.

- نظام مالي يرتكز على الحكومة.

**\* مكونات النظام المالي:** يتكون النظام المالي من:

**- أصحاب الفائض.**

**-أصحاب العجز.**

**- المؤسسات المالية:** وهي الهيئات التي تسمح بإلقاء أصحاب الفائض المالي مع أصحاب العجزالمالي، وتنقسم إلى:

**» الأسواق المالية:** وتعرف على أنها وسيلة يلتقي فيها المشترون والبائعون والوسطاء والمتعاملون الآخرون من ذوي الاهتمامات بالأدوات الرأسمالية ونقدية أو الصرف الأجنبي بغرض تداول الأصول المالية المختلفة لفترات متباينة اعتمادا على قوانين وأنظمة وتعليمات معتمدة محليا أو دوليا.

وتنقسم الأسواق المالية : أسواق رأس المال والبنوك.

**» أسواق النقد:** وهي سوق المعاملات قصيرة الأجل، والهدف الأساسي من وجود هذه السوق هو تمويل المشاريع الإنتاجية ومدها بالقروض، وتتمثل أهم مؤسساته في البنك المركزي والبنوك التجارية، وأهم أدوات الاستثمار التي يتم تداولها فيه هي: أذونات الخزينة، القبولات المصرفية، شهادات الإيداع.

وتنقسم البنوك إلى عدة أنواع: بنوك شاملة، بنوك تجارية، بنوك إسلامية، بنوك استثمارية، المؤسسات المالية.

**ثانيا: واقع النظام المالي والبنكي الجزائري:** ورثت الجزائر بعد الاستقلال نظام مالي وبنكي قائم على أساس لبيرالي، لا يخدم توجهاتها السياسية والاقتصادية. وقد اتخذت الحكومة الجزائرية عدة إجراءات لبناء نظامها المالي والبنكي كما يلي:

\* فصل الخزينة العمومية الجزائرية عن الخزينة العمومية الفرنسية بتاريخ: 29/08/1962.

\* تأسيس البنك المركزي الجزائري في 13/12/1962.

\* إنشاء البنك المركزي الجزائري للتنمية سنة 1962.

\* تأميم البنوك الأجنبية انطلاقا من سنة 1966.

\* الإصلاح المالي لعام 1971.

\*إعادة هيكلة المنظومة البنكية 1980.

\* القانون المتعلق بنظام القروض والبنوك.

\* القانون المتعلق باستقلالية البنوك.

\* إصلاح قانون النقد والقرض والتعديلات التي تلته.